

قياس معدل إهلاك رأس المال لقطاعات الاقتصاد المصري لخدمة بناء النماذج

عبد الحميد سامي القصاص^(*)

Abstract

Measuring Capital Depreciation Rate of the Egyptian Economic Sectors for Model Building Purpose

This paper is mainly concerned with the methodologies of estimating the capital depreciation rate at the economic sectoral level.

The paper is structured as following:

Firstly, for comparison purpose, the traditional statistical methods used in the literature for estimating the depreciation rate are presented. The result of applying these methods on the Egyptian data is also presented for the reader.

Secondly, a new methodology proposed by the author is presented. The procedure of the proposed methodology can be summarized in the following steps: 1- estimating the average life time of the major capital assets (buildings, machinery and transport means) for each economic sector (the estimated data of this step is based on a questionnaire designed by the author and filled out by field experts in each economic sector); 2- computing a depreciation rate for each capital asset in each sector using the straight-line depreciation method; 3- finding a composite depreciation rate for each sector, as a weighted summation of the depreciation rates of the capital assets estimated in step 2. The weights used are estimated using the regression technique.

Finally, the results of this study show that the proposed methodology for estimating the depreciation rate gives fairly good estimates compared to statistical methods. That is because it overcomes the drawback of statistical methods concerning the problem of quality and reliability of the Egyptian time series data.

^(*) خبير أول (أستاذ مساعد) بمعهد التخطيط القومي - مدينة نصر - ص. ب. ١١٧٦٥ - القاهرة.

قياس معدل إهلاك رأس المال لقطاعات الاقتصاد المصري لخدمة بناء النماذج

الهدف من البحث :

يكون الهدف الرئيسي من هذا البحث في تقدير معدل إهلاك رأس المال على مستوى قطاعات الاقتصاد المصري.

المنهجية المستخدمة :

تعتمد تقديرات معدلات الإهلاك على منهجية حساب مقترنة من قبل الباحث لتقدير معدل الإهلاك بدلالة العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية. وبشكل عام يمكن تلخيص منهجية الحساب في الخطوات التالية:

١- تقدير العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية (بناء على بيانات تم جمعها من خلال استماراة استبيان).

٢- حساب معدلات الإهلاك على مستوى الأصول الرأسمالية (المباني- الآلات والمعدات- وسائل النقل) للقطاع i ولتكن $i,1, i,2, i,3$ على التوالي .

٣- حساب معدل إهلاك مركب لكل قطاع i وهو تجميع لإهلاكات الأصول بوزان ترجيحية $w_{i,j}$ (تم تقديرها بواسطة أسلوب الانحدار الخطى بدون حد ثابت، $\forall i$) .
$$\left(\sum_{j=1}^3 w_{i,j} = 1 \right)$$



١- مقدمة

ظهرت أهمية إعداد هذه الورقة البحثية أثناء قيام الباحث بإعداد دراسة عن تقييم رأس المال العين physical capital stock على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي المصري، حيث وجد أن أحد البيانات الرئيسية في طريقة الحساب وهو معدل إهلاك الأصول الرأسمالية على مستوى القطاعات الاقتصادية في مصر غير منشورة.

فكثير من الباحثين - لسهولة الحساب - يقومون بتقدير معدل الإهلاك للقطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

معدل الإهلاك = إهلاك رأس المال منسوباً إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت وعلى الرغم من أن معظم هذه التقديرات المستخدمة شائعة التداول، إلا أنها تتخطى على خطأ منهجي في الحساب وهو أن إهلاك رأس المال في سنة معينة ولكن t هو نسبة من حجم رأس المال للسنة السابقة ولتكن $t-1$ (وهو تراكم الاستثمار الثابت الإجمالي للسنوات السابقة للسنة t) وليس جملة الاستثمار الثابت في نفس السنة t .

وعلى الجانب الآخر في حالة مصر وجد الباحث أن النظام المحاسبي الموحد الذي أعده الجهاز المركزي للمحاسبات - والذي يعتبر المرجع الرئيسي لكافة الأنشطة الاقتصادية في مصر - قد عرض معدلات الإهلاك على مستوى تفاصيل الأصول الرأسمالية لأنشطة الاقتصادية (أنظر: الجهاز المركزي للمحاسبات، ١٩٩٥^(١)). ولكن للأسف الشديد هناك صعوبة في إعادة تجميع وحساب معدلات الإهلاك المنشورة في النظام المحاسبي الموحد على مستوى القطاعات الاقتصادية. والمشكلة الرئيسية هي أن كل قطاع يتكون من مجموعة أنشطة وكل نشاط يستخدم أصولاً رأسمالية مختلفة وكل أصل رأسمالي له عمر افتراضي - وبالتالي معدل إهلاك - يختلف حسب نوع النشاط. وبالتالي لا يوجد معدل إهلاك وحيد لكل قطاع يمكن استخدامه في حالة حساب رأس المال لكل قطاع أو في النماذج الاقتصادية.

ونظراً للعدم توافر هذا البيان في مصر - بالشكل والمضمون الذي يخدم التخطيط والنمذجة الاقتصادية - قام الباحث بالتفكير في كتابة هذه الورقة البحثية والخاصة بعرض منهجية مقترنة لتقدير معدل إهلاك رأس المال على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي المصري. خاصة وأن معدل الإهلاك يمثل أهمية خاصة بالنسبة للباحثين ليس فقط في حساب قيمة إهلاك رأس المال ولكن أيضاً في تقدير حجم رأس المال العين وبالتالي دوال الإنتاج التي تمثل جزءاً رئيسياً في النماذج الاقتصادية الكلية.

وبشكل عام يتكون هيكل الورقة البحثية بخلاف المقدمة من الأجزاء التالية:

- في الجزء الأول قام الباحث بعرض وتطبيق الطرق الإحصائية المستخدمة في الأدبيات لتقدير معدل الإهلاك (Abadir ; Hernandez and Mauleon (2002) and Talmain (1998)) والتي تتوقف نتائجها عن مدى توافر سلسل زمنية دقيقة ومتسقة عن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي و مكوناته الرئيسية. كما أن الباحث أدرج بعض المراجع الأخرى الهامة التي تعرض طرق حساب الإهلاك وتشمل: Fraumeni and Herman (2000) ; OECD (1992) ; Hill (2000) Prinsloo and Smith

- أما الجزء الثاني من البحث ففيه عرض الباحث منهجية مقترنة لتقدير معدل الإهلاك بدلة العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية. وتتمكن فكره هذه منهجية في حساب معدل إهلاك لكل أصل رأسمالي في كل قطاع، ثم حساب معدل إهلاك مركب لكل قطاع - وهو تجميع لإهلاكات الأصول بأوزان ترجيحية تمثل نسبة مساهمة كل أصل رأسمالي في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت لكل قطاع. وأحد مساهمات هذا البحث أيضاً هو وضع تقدير للعمر الافتراضي للأصول الرأسمالية على مستوى القطاعات الاقتصادية و التي توصل إليها الباحث من خلال نتائج استماره استقصاء قام بتصميمها و توزيعها على مجموعة من خبراء المجال يمثلون القطاعات التي تشملها الدراسة.



- وأخيراً قام الباحث باستعراض النتائج التي توصل إليها والتوصيات التي يقترحها لتحديث هذه النتائج مستقبلاً.

٢ - الطرق الإحصائية لحساب معدل الإهلاك

يستخدم الكثير من الباحثين - عندما تتوافر بيانات دقيقة ومتسقة في شكل سلسلة زمنية عن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ومكوناته الرئيسية - أسلوب الانحدار لتقدير معدل الإهلاك وهو ما سيتم عرض تفاصيله في الطرفيتين التاليتين.

١-٢ طريقة تقدير معدل الإهلاك بالاعتماد على بيانات التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى وإهلاك رأس المال

تعتمد طريقة تقدير معدل إهلاك رأس المال - المقترحة بواسطة Hernandez and Mauleon (2002). - على البيانات الخاصة بإهلاك رأس المال الثابت والتكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى. وتكمّن فكرة هذه الطريقة في الاعتماد على التعريف التالي للإهلاك:

$$\text{إهلاك رأس المال الثابت في السنة } t = \text{معدل الإهلاك} \times \text{رصيد رأس المال في } t - 1$$

$$D_t = * K_{t-1} \quad (1)$$

وكذا

$$D_{t-1} = * K_{t-2} \quad (2)$$

$$\therefore \Delta D_t = D_t - D_{t-1} = \delta (K_{t-1} - K_{t-2}) \quad (2)$$

وبالتغيير في المعادلة (٢) عن قيمة K_{t-1} من المعادلة التعريفية لرأس المال رقم (٣)

$$K_t = (1 -) * K_{t-1} + I_t \quad (3)$$



نجد أن

$$D_t = ((1 -) K_{t-2} + I_{t-1} - K_{t-2}) \quad (4)$$

وباختصار الحدود المتشابهة في المعادلة (4) يمكن اشتقاق المعادلة (5) التي سوف نستخدمها في تقدير معدل الإهلاك وهي:

$$D_t = * (I_{t-1} - D_{t-1}) + \dots \quad (5)$$

حيث :

إهلاك رأس المال الثابت في السنة t D_t

إهلاك رأس المال الثابت في السنة $t-1$ D_{t-1}

$D_t - D_{t-1} = D_t$

الاستثمار الثابت الإجمالي في السنة $t-1$ I_{t-1}

رصيد رأس المال الإجمالي في نهاية السنة t K_t

معدل إهلاك رأس المال، و يفترض ثباته في هذه المنهجية

قيمة الخطأ العشوائي

ولتطبيق هذه الطريقة لحساب معدل الإهلاك لقطاعات الاقتصاد المصري، قام الباحث بجمع بيانات عن كل من الاستثمار الثابت الإجمالي وإهلاك رأس المال من نشرة الحسابات القومية والتي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ولقد حصل الباحث بصعوبة بالغة على السنوات التالية منها: ١٩٨٢/٨١، ١٩٨٤/٨٣، ١٩٨٧/٨٦، ١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٥/٩٤. ثم قام بتقدير بيانات السنوات المفقودة باستخدام طريقة الاستكمال .interpolation

ولتطبيق المعادلة رقم (٥)، قام الباحث بتجهيز المتغيرات المطلوبة وهي، D_{t-1} (التغير في إهلاك رأس المال)، I_{t-1} (الاستثمار الصافي) - كما هو موضح بالجدول رقم (١) - للقطاعات الاقتصادية التالية :

- الزراعة
- الكهرباء
- التشييد والبناء
- المناجم والمحاجر (التعدين)
- الصناعات التحويلية
- النقل والمواصلات
- التجارة والمال
- الخدمات الشخصية والاجتماعية

وكما يتضح من جدول رقم (١) فإن السلسلة الزمنية لبيانات الاستثمار الصافي تزداد بينما سلسلة التغير في إهلاك رأس المال للقطاعات المختلفة متذبذبة وتشتمل على بعض القيم السالبة. وعليه فقد قام الباحث باستبعاد القيم السالبة، ثم قام بتطبيق أسلوب الانحدار البسيط باستخدام معادلة (٥) للقطاعات المختلفة. وتم رصد نتائج تحليل الانحدار - وتشمل معدل الإهلاك، معامل التحديد المعدل وقيمة t - التي حصل عليها الباحث في جدول رقم (٢).

المصدر : تم حسابها من بيانات الإهالك و التكوين الرأسمالي الثابت التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

جدول (١) بيانات التغير في الإهالك (D_t) و الاستئثار الصافي ($I_{t-1} - D_{t-1}$) خلال الفترة ٩٥ / ٤ - ٩٦ / ٨ - ٩٧ / ٤

D_t	الخدمات الإقتصادية والشخصية		التجارة وال服务业		النقل والمواصلات		المستهلكة الخدمة		الناتج الخام		الكهرباء والغاز		النفط		الزراعة		الصناعة		البيانات السنوية	
	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t	$I_{t-1} - D_{t-1}$	D_t
٣٧,٧٧-	٩٢٦,٢٢	٩٤٦,٤٧	٩٨,٩٤	٩٨,٩٤	٤٣,٨٣	٤٣,٨٣	١,٠٧,٨٣	١,٠٧,٨٣	٨٧٩,٠٦	٨٧٩,٠٦	١٣٣,١٤	١٣٣,١٤	١٢,٨٣	١٢,٨٣	١٩,٠٦	١٩,٠٦	٢٠,١٢	٢٠,١٢	٨٣,٩٨	٨٣,٩٨
٣٧,٧٧-	٧٧٤,٤٢	٧٤٤,٤٧	١٣,٣٧	١٨,٥٤	٦,٩,٠٨	٦,٩,٠٨	٨١٢,٦	٨١٢,٦	١١٦,١٤	١١٦,١٤	٣٢,٦	٣٢,٦	٣٢,٦	٣٢,٦	١٩,٥٦	١٩,٥٦	٢٣,٦	٢٣,٦	٣٠,٤٦	٣٠,٤٦
١٠,٧٧-	٢٢٦,٧٨	١٤,٦٧	١١,١٧	١١,١٥	٧٥,٣٣	٧٥,٣٣	١٣١,٦	١٣١,٦	٧٤٥,٥٠	٧٤٥,٥٠	٩٥,١٣	٩٥,١٣	٤٩,٧٧	٤٩,٧٧	٣٤٣,٦٧	٣٤٣,٦٧	٢١٦,٩	٢١٦,٩	٥٨,٦,٩٤	٥٨,٦,٩٤
١٠,٧٧-	٧٣٣,٧٣	١٤,٦٧	١١,١٥	١١,١٥	١١٦,١٦	١١٦,١٦	١١٦,١٦	١١٦,١٦	١٠٣٨,٤٧	١٠٣٨,٤٧	١١٤٣,٨	١١٤٣,٨	٤٠,٣٥	٤٠,٣٥	٢٢,٩٧	٢٢,٩٧	٢٧,٧٦	٢٧,٧٦	٥٩,٣,٧١	٥٩,٣,٧١
١٠,٧٧-	٨٥١,٦٢	١٤,٦٧	١١,١٥	١١,١٥	١١٦,١٦	١١٦,١٦	١١٦,١٦	١١٦,١٦	١٢٣,٦	١٢٣,٦	٢,٩١	٢,٩١	٩٣,٧	٩٣,٧	٤٥٣,٩٩	٤٥٣,٩٩	١٢,٦٧	١٢,٦٧	٣٠,٠٤	٣٠,٠٤
١٠,٩٢-	٩٦٥,٨٥	١٣,٩٣	١١,٦٤	١١,٦٤	١٢٣,٣	١٢٣,٣	٢٥١,٣	٢٥١,٣	١٦٢٤,٥	١٦٢٤,٥	٢٨٤,	٢٨٤,	٥٠,٧٣	٥٠,٧٣	٢٤,٤٢	٢٤,٤٢	٢٢,٩٤	٢٢,٩٤	٣٠,٧,٢٢	٣٠,٧,٢٢
١٠,٩٢-	١٢٠,٧٩	١٣,٩٣	١٢١,٣	١٢١,٣	١٧١,٣	١٧١,٣	٢٥١,٣	٢٥١,٣	١٢٨,٣	١٢٨,٣	٢٠١,٣	٢٠١,٣	٢٠١,٣	٢٠١,٣	١٩٥,٧	١٩٥,٧	٢٤,٢٧	٢٤,٢٧	٢٦,٣,١٥	٢٦,٣,١٥
١٨,٥٦-	١٤٣٥,٧٥	٥,٣٨,٨٩	٤٣,٦٣	٤٣,٦٣	٣١٣,٦٣	٣١٣,٦٣	٣١٣,٦٣	٣١٣,٦٣	١٩٤٣,	١٩٤٣,	٨١,٦٣	٨١,٦٣	١٦,٧٩	١٦,٧٩	٤١,٩٧	٤١,٩٧	٣٠,٣٦	٣٠,٣٦	٣٣,٢,٦٣	٣٣,٢,٦٣
٥٢-	١٥٤٦,٤١	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	١٧٦,٢١	١٧٦,٢١	٣٠٤,٢١	٣٠٤,٢١	١٧١,٢٣	١٧١,٢٣	١٧١,٢٣	١٧١,٢٣	١٣٤,٣٦	١٣٤,٣٦	٨٨,٦,٧	٨٨,٦,٧	٨٨,٦,٨	٨٨,٦,٨	٤٧,٦,٢٢	٤٧,٦,٢٢
٣٦,١٣-	٦٢٧,٦٢	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	١٢٢,٦٢	١٢٢,٦٢	٥,٩,١٦	٥,٩,١٦	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٢,٦٥	٢,٦٥	٥٣,٨٤	٥٣,٨٤	٧,٨,٤	٧,٨,٤	٤١,٤,٤	٤١,٤,٤
٥١,٨٦-	٦٢٢,٦٢	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	١٢٢,٦٢	١٢٢,٦٢	٥,٩,١٦	٥,٩,١٦	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٢,٦٥	٢,٦٥	٥٣,٨٤	٥٣,٨٤	٧,٨,٤	٧,٨,٤	٤١,٤,٤	٤١,٤,٤
١٧,٣٥-	٦٢٧,٦٢	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	١٢٢,٦٢	١٢٢,٦٢	٥,٩,١٦	٥,٩,١٦	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٢,٦٥	٢,٦٥	٥٣,٨٤	٥٣,٨٤	٧,٨,٤	٧,٨,٤	٤١,٤,٤	٤١,٤,٤
٦٨٢,٨٣-	٦٢٧,٦٢	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	٦,٦٦,٣	١٢٢,٦٢	١٢٢,٦٢	٥,٩,١٦	٥,٩,١٦	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٣٨١,٦٢	٢,٦٥	٢,٦٥	٥٣,٨٤	٥٣,٨٤	٧,٨,٤	٧,٨,٤	٤١,٤,٤	٤١,٤,٤

جدول (٢) تقديرات معدل الإهلاك ل القطاعات الاقتصادية

معدل التحديد المعدل R^2	وجود حد ثابت بالمعادلة	معدل الإهلاك (%)	القطاع
٠,٦٥١	(*) X	٤,٤٤٦ (٤,٤٣٧)	الزراعة
٠,٢٥٢	✓	٣,٧٤٨ (٢,٠٠٧)	
(٠,٠٩٧)	X	٢,٩٠ (٠,٤٤٩)	التشييد
٠,٧٣٩	X	٣٧,٦٠ (٥,١٥١)	
٠,٧٨٠	✓	٦٦,٤٠ (٥,٤١٩)	المناجم والمحاجر
٠,٩٣٠	X	٤,٤١٦ (١٣,٢٠٨)	
٠,٨٢٣	✓	٣,٥٤٩ (٧,٥٢٥)	الكهرباء
٠,٨٤٩	X	١٧,٧٠ (٨,٦٠٢)	
٠,٦٦٥	✓	١٦,٤ (٤,٩٨٦)	الصناعات التحويلية
٠,٦١٣	X	٦١,٣٠ (٤,٤٧٦)	
٠,٥٠٧	✓	٣٠,٨٠ (٣,٥٠٦)	النقل والمواصلات
٠,٤١٧	X	٣٥,٣٠ (٣,٢٠٨)	
٠,٣٢٨	✓	٤٦,٧٠ (٢,٦٢٠)	التجارة والمال
٠,٣٢٩	X	٦,٧٦ (٢,٤٣١)	
٠,٢٢٧	✓	١٢,٥٠ (١,٩٠٧)	الخدمات الشخصية والاجتماعية

(*) العلامة X تعني عدم وجود حد ثابت بالمعادلة ، بينما ✓ تشير الى وجود حد ثابت.

٢-٢ طريقة تقدير معدل الإهلاك بالاعتماد على بيانات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والصافي

تتمثل هذه الطريقة مع الطريقة السابقة في تقدير معدل الإهلاك ولكنها تعتمد على بيانات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والصافي. فيما يلى عرض لمنهجية هذه الطريقة (المزيد من التفصيل أنظر: (Abadir and Talmain (1998) :

وتعتمد منهجية هذه الطريقة على التعريف التالي للإهلاك :

إهلاك رأس المال الثابت في السنة t (الفرق بين التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والتكوين الرأسمالي الصافي) = معدل الإهلاك \times رصيد رأس المال في السنة -1

$$I_{g,t} - I_{n,t} = t * K_{t-1} \quad (6)$$

و كذلك

$$I_{g,t+1} - I_{n,t+1} = t+1 * K_t \quad (7)$$

و معادلة رأس المال

$$K_t = K_{t-1} + I_{n,t} \quad (8)$$

بطرح المعادلة (6) من المعادلة (7) وبالتعويض عن K_t من المعادلة (8) نحصل على المعادلة التالية:

$$I_{g,t} - I_{n,t} = (t+1 - t) K_{t-1} + t+1 I_{n,t} \quad (9)$$

وبافتراض تقارب قيمة كل من $t+1 - t$ لستين متاخرتين فان المعادلة (9) تؤول إلى المعادلة التالية:

$$I_{g,t} - I_{n,t} = t I_{n,t} \quad (10)$$

حيث :



التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي $I_{g,t}$

التكوين الرأسمالي الصافي $I_{n,t}$

$$I_{g,t+1} - I_{g,t} = I_{g,t}$$

$$I_{n,t+1} - I_{n,t} = I_{n,t}$$

ويتجهيز بيانات ومحاولة تطبيق المعادلة رقم (١٠) وجد الباحث أنها تتطابق تماما مع المعادلة رقم (٥) سالفه الذكر. أى أنه يمكن تطبيق أحد المعادلتين - حسب البيانات المتاحة - وليس بالضرورة كل منهما.

٣- المنهجية المقترحة لتقدير معدل الإهلاك لقطاعات الاقتصاد القومى المصرى بالاعتماد على بيانات العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية

تم عرض الطرق الإحصائية - الشائعة الاستخدام فى الأدبيات - والتى عرضها الباحث فى المبحث السابق. وبعد تطبيقها على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لم تعط الطرق الإحصائية نتائج مرضية كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار التى حصل عليها الباحث، نظراً لمشاكل دقة واتساق البيانات فى حالة مصر.

أما فى هذا الجزء فيعرض الباحث منهجهية مقترحة لتقدير معدل الإهلاك لقطاعات الاقتصاد القومى - كطريقة بديلة للطرق الإحصائية - بدلاًة العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية والتى يلخصها الباحث فى الخطوات التالية:



(١) - تقدير العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية (٢)

لتقدير العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية حسب كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي - وتشمل: ١- المباني و المنشآت الأخرى ٢- الآلات و المعدات ٣- وسائل النقل (قام الباحث بتصميم استقصاء) وليس استبيان متصل بالتقدير في عينة- كما هو موضح بالملحق. وقد قام بملء هذه الاستبيانات مجموعة من الخبراء الذين تم استطلاع رأيهما وهم يمثلون الجهات / القطاعات التالية:

(كل القطاعات)	- الجهاز المركزي للمحاسبات
(الصناعات التحويلية)	- الهيئة العامة للتصنيع
(الكهرباء)	- الشركة القابضة لكهرباء مصر
(النقل والمواصلات)	- الشركة القابضة للنقل البري والبحري
(البترول ومشتقاته)	- الهيئة المصرية العامة للبترول
(المحجر والمناجم)	- هيئة المساحة الجيولوجية
(التشييد)	- شركة مدينة نصر للإسكان و التعمير
(التشييد)	- شركة المقاولون العرب
(الزراعة)	- وزارة الزراعة ، قطاع الشؤون الاقتصادية
	- مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الميكنة الزراعية (الزراعة)

وبتحليل النتائج التي حصل عليها الباحث من استبيانات الاستقصاء توصل إلى تقديرات للعمر الافتراضي للأصول الرأسمالية كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

(٢) - تطبيق الطرق المناسبة لحساب معدلات الإهلاك حسب كل أصل رأسمالي والقطاع المناظر له.

ويكون ناتج هذه الخطوة هو عدة معدلات إهلاك لكل قطاع تمثل أنواعاً من الأصول الرأسمالية (١- المباني والمباني الأخرى، ٢- الآلات والمعدات، ٣- وسائل النقل)، ولكن i_1, i_2, i_3 على التوالي.

يشكل عام هناك ٣ طرق رئيسية - كما هو موضح بالملحق، جدول رقم (٦) يستخدمها المحاسبون في حساب معدل الإهلاك بدلالة العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية (أنظر مثلاً: 2001 OECD) وهي:

١- طريقة القسط الثابت (إهلاك خطى) straight-line depreciation

٢- طريقة مجموع أرقام السنوات sum-of-the-digits

٣- طريقة القسط المتناقص declining balance rate

وفي هذا الصدد قام الباحث بتطبيق طريقة القسط الثابت نظراً لأنها الطريقة شائعة الاستخدام في مصر - كما اتضح من استمرارات الاستبيان - بالإضافة إلى أنها من الطرق الأكثر استخداماً على المستوى القومي. أما الطرائقتان الأخريتان فيكثر استخدامهما على مستوى المشروع من الناحية المحاسبية.

(٣) - حساب معدل إهلاك مركب يمثل القطاع i.

وفي هذه الخطوة يتم تجميع المعدلات المحسوبة في الخطوة ٢ بأوزان $w_{i,j}$. تمثل نسبة مساهمة كل أصل رأسمالي في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للقطاع i . وعليه فإن معدل إهلاك القطاع i تم حسابه من خلال المعادلة (١١) كما هو موضح بجدول (٥).

$$i = w_{i,1} * i_1 + w_{i,2} * i_2 + w_{i,3} * i_3 \quad (11)$$



بالنسبة للأوزان $w_{i,j}$ ($\sum_{j=1}^3 w_{i,j} = 1$ حيث $i \in I$) فقد تم تقديرها بواسطة أسلوب الانحدار الخطى (بدون حد ثابت). ويوضح جدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار للمعادلات المستخدمة وهى:

قيمة أصول المبانى للقطاع i $w_{i,1} * \text{جملة التكوين الرأسمالى الثابت للقطاع } i$

قيمة أصول الآلات والمعدات للقطاع i $w_{i,2} * \text{جملة التكوين الرأسمالى الثابت للقطاع } i$

قيمة أصول وسائل النقل للقطاع i $w_{i,3} * \text{جملة التكوين الرأسمالى الثابت للقطاع } i$

جدول (٣)

تقديرات العمر الافتراضى للأصول الرأسمالية على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى

(إعداد الباحث من واقع نتائج استثمارات الاستبيان)

وسائل النقل	آلات و معدات	المبانى والمشيدات الأخرى	النشاط
١٠	(١) ١٢	٥٠	١- الزراعة
٥	١٠	٥٠	٢- التشيد
١٠	(٢) ٣٥	٥٠	٣- الكهرباء
٥	٢٠	٤٠	٤- المحاجر و المناجم (التعدين)
			٥- الصناعات التحويلية (٣)
٥	١٥	٣٥	الصناعات الغذائية
٥	١٥	٣٥	صناعة النسيج
٥	١٧	٣٥	صناعة الورق و الطباعة
٥	(٤) ١٠	٥٠	البترول و مشتقاته
٥	١٧	٣٥	الصناعات الكيماوية
٥	٢٠	٣٥	الصناعات المعدنية
٥	١٦	٣٨	متوسط الصناعات التحويلية
١٠	١٠	٥٠	٦- النقل و المواصلات (٥)
١٠	٢٠	٥٠	٧- التجارة و المال
١٠	١٥	٥٠	٨- الخدمات الأخرى

(١) بالنسبة للآلات والمعدات الزراعية وجد الباحث في دراسة مقدمة لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - من خلال اتصال شخصي بأحد أساتذة معهد بحوث الميكنة الزراعية بمركز البحوث الزراعية- أن العمر الافتراضي بالسنوات لمعظم الآلات والمعدات يتراوح بين ١٥، ١٢، ١٠. وعليه فقد تمأخذ المتوسط وهو ١٢ عاما.

(٢) قيمة العمر الافتراضي للآلات والمعدات في قطاع الكهرباء تمثل المتوسط بالنسبة لمحطات توليد الكهرباء من الأنماط التالية:

الغازية- دورة مركبة (٢٥ سنة)، البخارية (٣٥ سنة) والمائية (٤٠ سنة).

(٣) تقديرات قيم الصناعات التحويلية - ماعدا القيم الخاصة بالبترول ومشتقاته التي تم الحصول عليها من الهيئة المصرية العامة للبترول-معظمها تم حسابه بواسطة خبراء وحدة إعداد دراسات الجدوى بالتعاون مع الإدارات الفنية الأخرى بالهيئة العامة للتصنيع.

(٤) حسب متوسط العمر الافتراضي للآلات والمعدات في قطاع البترول استناداً إلى معدلات الإهلاك المعمول بها في الهيئة المصرية العامة للبترول حسب القطاعات الفرعية وهي كالتالي:

- قطاع البحث والإنتاج: النشاط الإنتاجي (٢٥ - ٧٪)، النشاط الخدمي (٧ - ٢٥٪)

- قطاع التكرير: النشاط الإنتاجي (٢٥ - ١٠٪)، النشاط الخدمي (٧,٥ - ٢٥٪)

- قطاع النقل بالأنباب: النشاط الإنتاجي (١٠ - ٥٪)، النشاط الخدمي (٧,٥ - ٢٥٪)

(٥) القيم تمثل التقديرات بالنسبة لقطاع النقل البري.

جدول (٤)

قيم الأوزان (نسبة مساهمة الأصول الرأسمالية) التي تم تقديرها باستخدام أسلوب
الإحدار

وسائل النقل			آلات و معدات			المباني و المشيدات الأخرى			النشاط
قيمة	معامل التحديد	(٢) الوزن	قيمة	معامل التحديد	(١) الوزن	قيمة	معامل التحديد	(١) الوزن	
t	\bar{R}^2	$\hat{W}_{i,3}$	t	\bar{R}^2	$\hat{W}_{i,2}$	t	\bar{R}^2	$\hat{W}_{i,1}$	
١٤,٢٠٧	٠,٩٦٢	٠,٢١٧	٣٨,٩٣٤	٠,٩٩٥	٠,٥٧٥	٧,٩١٤	٠,٨٨٥	٠,٢٠٨	الزراعة
١٥,٧٠٩	٠,٩٦٨	٠,١٣٠	١٩,٤٥٨	٠,٩٧٩	٠,٦١٣	٦,٥٣٨	٠,٨٣٩	٠,٢٥٧	التشييد
٥,١٥١	٠,٧٦٢	٠,٠١٠	٢٨,١٦٦	٠,٩٩٠	٠,٨٤٣	٥,١٩٠	٠,٧٦٤	٠,١٤٧	الكهرباء
١٢,٤٨١	٠,٩٥١	٠,٠٩٣	٧,٠٦٥	٠,٨٥٩	٠,٦١٣	٣,٥٩٤	٠,٥٩٨	٠,٢٩٤	الحجاج و الناجم
١٠,٤٠٩	٠,٩٣١	٠,٠٥٦	٣٤,٢٥٤	٠,٩٩٣	٠,٧٥١	٩,٦٥٥	٠,٩٢٠	٠,١٩٣	الصناعات التحويلية
٣,٥٠٧	٠,٥٨٥	٠,٢٩٤	٧,٨٣٢	٠,٨٨٣	٠,٣٩٧	٧,٢٥٣	٠,٨٦٦	٠,٣٠٩	النقل و المواصلات
٢٤,٩٥٠	٠,٩٨٧	٠,١٦٩	٢٢,٧٠٨	٠,٩٨٥	٠,٥٢٣	١٢,٥٣٧	٠,٩٥١	٠,٣٠٨	التجارة و المال
٢١,٠١٤	٠,٩٨٢	٠,١٢٧	١٩,٧٧٤	٠,٩٨٠	٠,٢٠٢	١٠٤,٨١٦	٠,٩٩٩	٠,٦٧٠	الخدمات الأخرى

(١) $\hat{W}_{i,1}$ تمثل وزن (نسبة مساهمة) المباني في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ل القطاع i

(٢) $\hat{W}_{i,2}$ تمثل وزن (نسبة مساهمة) الآلات والمعدات في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ل القطاع i

(٣) $\hat{W}_{i,3}$ تمثل وزن (نسبة مساهمة) وسائل النقل في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ل القطاع i

جدول (٥)

معدلات الإهلاك التقديرية على مستوى الأصول الرأسمالية والقطاعات الاقتصادية

معدل إهلاك (٢) (١)	معدلات إهلاك الأصول (١)				النشاط
	وسائل النقل (١,٣)	آلات ومعدات (١,٢)	المباني والمشيدات الأخرى (١,١)		
٠,٠٧٣٦	٠,١٠	٠,٠٨٣	٠,٠٢		١- الزراعة
٠,٠٩٢٥	٠,٢٠	٠,١٠	٠,٠٢		٢- التشبييد
٠,٠٢٨٤	٠,١٠	٠,٠٢٩	٠,٠٢		٣- الكهرباء
٠,٠٥٦٦	٠,٢٠	٠,٠٥	٠,٠٢٥	٤- المحاجر و المناجم (التعدين)	
					٥- الصناعات التحويلية
٠,٠٦٧١	٠,٢٠	٠,٠٦٧	٠,٠٢٩		الصناعات الغذائية
٠,٠٦٧١	٠,٢٠	٠,٠٦٧	٠,٠٢٩		صناعة التسويق
٠,٠٦١١	٠,٢٠	٠,٠٥٩	٠,٠٢٩		صناعة الورق و الطباعة
٠,٠٩٠١٦	٠,٢٠	٠,١٠	٠,٠٢		البترول و مشتقاته
٠,٠٦١١	٠,٢٠	٠,٠٥٩	٠,٠٢٩		الصناعات الكيماوية
٠,٠٥٤٣	٠,٢٠	٠,٠٥	٠,٠٢٩		الصناعات المعدنية
٠,٠٦٦٨	٠,٢٠	٠,٠٦٣	٠,٠٢٦		متوسط الصناعات التحويلية
٠,٠٧٥٣	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٢		٦- النقل و المواصلات
٠,٠٤٩٢	٠,١٠	٠,٠٥	٠,٠٢		٧- التجارة و المال
٠,٠٣٩٧	٠,١٠	٠,٠٦٧	٠,٠٢		٨- الخدمات الأخرى

(١) تم استخدام طريقة القسط الثابت في حساب معدلات إهلاك الأصول.

(٢) تم حساب معدل الإهلاك للقطاع i باستخدام المعادلة التالية :

$$i = \sum_{j=1}^3 w_{ij} * i_j, \quad i = 1, \dots, 13.$$

٤- النتائج و التوصيات

تتمثل نتائج هذا البحث - وإحدى مساهماته الرئيسية - التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة التطبيقية في وضع تقديرات لكل من متوسط العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية وكذلك معدلات الإهلاك على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي.

وتقديرات العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية قام الباحث بصياغتها بناءً على نتائج استطلاع رأى مجموعة من خبراء المجال كل فيما يخصه من قطاع اقتصادي. أما تقديرات معدلات الإهلاك فهي نتيجة لمنهجية الحساب التي اقترحها الباحث. والمنهجية المقترحة من قبل الباحث هي طريقة بديلة لحساب معدل الإهلاك بدلاً من الطرق الإحصائية - الشائعة الاستخدام في الأدب - والتي عرضها الباحث وقام بتطبيقها للتأكد من مدى صلحيتها للظروف المصرية. ولم تعط الطرق الإحصائية نتائج مرضية - بالرغم من تطبيقها في بعض الدول وخاصة المتقدمة - نظراً لأنها تحتاج إلى بيانات عن التكوين الرأسمالي الثابت ومكوناته الرئيسية في شكل سلسل زمنية متسبة ودقيقة وهو ما لم يتوافر في بيانات الجهاز المركزي للتटيبة العامة والإحصاء، كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار التي حصل عليها الباحث.

١. أما بالنسبة للتوصيات فإن الباحث يوصى بأهمية استكمال البحث والقياس في تحديث كل من:

٢. تقديرات الأوزان z_{wi} التي قدرها الباحث في جدول (٤) كلما ظهرت بيانات حديثة.
تقديرات العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية عندما تتوافر بيانات ومعلومات جديدة وخاصة بالنسبة للجوانب التي أهملها الباحث وهي:

- تقديرات العمر الافتراضي للأصول في قطاع الزراعة لتأخذ في الاعتبار ليس فقط أنشطة الإنتاج النباتي بل أيضاً الأنشطة الأخرى من: الرى والصرف - الإنتاج الحيواني - الإنتاج السمكي.
- تقديرات العمر الافتراضي للأصول في قطاع النقل والمواصلات لتأخذ في الاعتبار بيانات أنشطة النقل البحري والنقل الجوى بالإضافة إلى النقل البرى.

- مراجعة وتحديث العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية للقطاعات المختلفة بشكل عام كلما ظهرت بيانات جديدة، خصوصاً في ظل تعديلات النظام المحاسبي الموحد المرقبة.

الهوامش

- تجدر الإشارة أن الجهاز المركزي للمحاسبات - أثناء إعداد هذا البحث - قد أرسل خطابات إلى الوزارات والهيئات والشركات في مصر بشأنأخذ رأيها في تعديل معدلات الإهلاك الحالية للنظام المحاسبي الموحد، بما يتناسب مع المستجدات الحديثة لتكون أكثر واقعية وتعبر عن الإهلاك الفعلى للأصول الرأسمالية حسب كل نشاط اقتصادي.
- تجدر الإشارة أن الجهاز المركزي للتسيير العامة والإحصاء قد قسم الأصول الرأسمالية إلى خمسة مكونات رئيسية وهي: ١- مبانى ومشيدات أخرى ٢- آلات ومعدات ٣- وسائل نقل ٤- تحسين أراضى ٥- ثروة حيوانية. ولكن الباحث ركز في دراسته على المكونات الثلاثة الرئيسية الأولى لأنها تمثل الوزن الأكبر بالنسبة لكافية القطاعات الاقتصادية، أما تحسين الأراضى والثروة الحيوانية فقد أهملها الباحث لما تمثله من وزن فقط بالنسبة لقطاع الزراعة بالإضافة إلى صعوبة الحصول على بيانات عنها.

المراجع

- ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الحسابات القومية لجمهورية مصر العربية (سنوات مختلفة).
- ٢- الجهاز المركزي للمحاسبات، النظام المحاسبي الموحد - الجزء الثاني، ١٩٩٥.
- 3- Abadir, K. and G.Talmain (1998). " Depreciation Rates and Capital Stocks". *The Univ. of York, Discussion Papers in Economics, No. 1998/03*, York, UK.
- 4- Fraumeni, B.M. and S.W.Herman (2000). "The Measurment of Depreciation, Capital Stocks, and Changes in Stocks in the U.N. National Income and Product Accounts". *Paper prepared for the 26th Conference of International Association for Research in Income and Wealth, Cracow, Poland, 27 August to 2 Sept. 2000*.
- 5- Hernandez, J.A. and I. Mauleon (2002). "Estimating the Capital Stock". Documento De Trabajo 2002-03. Univ. of Las Palmas de Gran Canaria, Spain.
- 6- Hill, P. (2000). "Economic Depreciation and the 'SNA'". *Paper prepared for the 26th Conference of International Association for Research in Income and Wealth, Cracow, Poland, 27 August to 2 Sept. 2000*.
- 7- OECD (1992). "Methods Used by OECD Countries to Measure Stocks of Fixed Capital". <http://www1.oecd.org/std/stometh2.pdf>
- 8- OECD (2001). *Measuring Capital: A Manual on the Measurement of Capital Stocks, Consumption of Fixed Capital and Capital Services*.
- 9- Prinsloo, J.W. and H.Smith. Developments in Fixed Capital Stock: 1960-1995".